

زوجان اخذت المالك واخرن اخذت ثلثيه فصورته ابون
وبنت بن فينكاح بن بن اخر رجل وابنته وثالثه في امر
ماتت عن زوج وهو ابن عم لها وبنت له رجل ونزوحته لم ير المالك
اثنان ففهم ابنا ابنتين فينكاح بن اخ وابن بن زوجته وسبعة
اخوة لها وثو اما لم يبين هوذا النسخ بن رجل ام امراة ابية فاولها
سبعة بنين فمات الرجل بعد موت ابنة فقد خلفت زوجته و
سبعة اخوة لها من امها وهم بنو ابن فلها الثمن ولهم الباقي
فصل تختتم به الكتاب قد ذكرنا اول الشرح انه اذا لم يكن
للبيت وارث بالنسب ولا بالاولاد ولم يكن بيت مال مع الامام
عاد فان فيه وجهين وذكرنا ان الفتوى ان الذي عمل به اكابر
المناخرين انه يرد على ذوي الفروض الا لا وجهين فان لم يكن ثم ذوا
فرض قسم على ذوي الاجرام كما قدمناه **قال في الامام النواوي** وهو
الاصح محقق اصحابنا افتى به الامام بن سلقه من كبار اصحابنا وصاحب
الماوي والقاضي حسين وغيرهم وعليه العمل الا في سائر الاقطار
ونقل صاحب الحاوي الكبير عن النص ويصرف الى اغنيائهم وقرباتهم
على المذهب **قال الامام النواوي** والاصح عندهم ان يصرّف على جميعهم
على سبيل البراءة كما سندكهم فاردنا ان ننكلم في ذلك ليلا يخلو

الشرح

الشرح عن ذكره على سبيل الاختصار فنقول الكلام فيه نوعان
الاول في العول وهو تقيض العول لان الرديف يقص السهام **والثاني**
والعول بين ادعيها فنقول اذا حكمنا بالرجح فلحان **الاول**
ان لا يكون ثم احد الزوجين فان لم يكن من يرده عليهما اهل الفرض
الا نصف واحد فان كان شخصا دفع اليه فضره والباقي له بالرجح وان
كانوا جماعة من صنف فالمالك بينهم بالسوية انا كانوا ذكورا
واناثا كالاخوة للام وان كانوا صنفين واناثا ثم جعلت اصل المسألة
عدد سهامهم فان اقتسم سهام كل صنف عليهم فذاك والا
صحت بطريقة **مثال** ام وبنت كان اصلها من ستة سهام
اربع فنجعل المسألة عدد سهامهم وهو اربعة فنرجع المسألة
اليها ونقسم على اربعة للبت ثلاثة ام وبنت وبنت بن
خمسة من ستة فنجعل المسألة وتقسّم من خمسة للام
وللبنت ثلاثة وللبنت الابن سهم فلركن بنا الابن ثلثا واخر بنا
عدد هون في خمسة بخمسة عشرة للام ثلثه وللبنات تسعة ولبنات
الابن ثلثة **الحال الثاني** اذا كان متهم من لا يرد عليه وهو
احد الزوجين في دفع اليه فضره من يخرج والباقي من يرده عليهما ان كان
تخصا او جماعة من صنف فان كانوا صنفين فاكثرفهم يخرج منهم